

## المستخلص

هدى عبد الرضا علي. دور حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة في مواجهة كلف التحول الى اقتصاد السوق. ( رسالة ماجستير). -الجامعة المستنصرية : كلية الادارة والاقتصاد : قسم الاقتصاد ، ٢٠٠٩ .

### يهدف البحث الى :

١. تشخيص طبيعية الكلف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يواجهها الاقتصاد المتحول . من خلال التشخيص النظري ودعمه بنتائج واقعية لتحول ثلاث مجاميع من الاقتصادات الانتقالية ( دول وسط وشرق اوربا ، دول البلطيق ، دول الاتحاد السوفيتي السابق )
٢. تحديد آليات وسبل التخفيف من حدة كلف التحول الى اقتصاد السوق ، من خلال حاضنات الاعمال والمشاريع الصغيرة
٣. التعرف على الوظائف الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الاعمال .
٤. التعرف على دور المشاريع الصغيرة في ارساء أسس سليمة لاقتصاد السوق.

### فرضية البحث :

تشكل آلية حاضنات الاعمال مجالاً سانداً لنمو المشاريع الصغيرة ، والاخيرة تعد علاجاً سانداً لمواجهة بعضاً من كلف التحول الى اقتصاد السوق ، مما يتطلب تعزيز العلاقة التبادلية بينهما وقرارها من خلال السياسات الاقتصادية وبرامج التطور والنمو المستدام .

### منهجية الدراسة :

تبننت الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً للظاهرة قيد البحث والتحليل ووفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية وقد تم تقصي عناصر الظاهرة والتقاطها ميدانياً وفقاً للاسلوب الاستقرائي .

### حدود الدراسة :

تركزت الدراسة في حدودها المكانية على مجموعة من دول التحول الى اقتصاد السوق والمتمثلة في دول وسط وشرق أوربا ودول البلطيق وبعض دول الاتحاد السوفيتي السابق بتحليلها العام ، مع اختيار كل من أمريكا والصين ومصر والعراق (عينة خاصة) في التحليل ، في حين تتمثل حدود الدراسة الزمانية للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٥) وأعتباراً من ( ١٩٩٠ ) سنة الاساس .

قد ثبتت صحة الفرضية من ان حاضنات الاعمال شكلت بيئة مناسبة لنمو المشاريع الصغيرة في الدول المختارة في الدراسة ( مصر والصين ) وبالتالي انبنت ثمارها في التقليل من كلف التحول لاسيما في الكلف الاجتماعية حيث تقلصت البطالة وما ينجم عنها من فقر وجريمة وعمالة الاطفال .

ان السرعة والسياق الملائم ، خطوات ضرورية لتنفيذ التحول الشامل الى اقتصاد السوق وبشكل كامل ومستقر ، وان اكثر تجارب الانفتاح العالمي نجاحاً هي تلك التي انفتحت للعالم الخارجي بشكل بطيء وبطريقة متعاقبة كما في شرق آسيا ، اما نتائج التحول السريع والشامل ( العلاج بالصدمة ) فكانت النتائج وخيمة على الاقتصادات المتحولة ، حيث تعد الخصخصة في روسيا اكبر عملية نهب وسلب لبرامج الخصخصة وتحرير الاسعار وتحرير التجارة الفوري ولدت كلف اقتصادية واجتماعية متمثلة بالبطالة وتدني معدلات النمو واختلال بنية الانتاج وتوزيع قوة العمل ، تضخم ، اخلال بنية التجارة ، الهجرة ، الفساد ، عمالة الاطفال ، الجريمة .

١. ان اقتصاد السوق لا يدل ضمناً على غياب الدولة بل العكس هو الصحيح لانه يتضمن دوراً هاماً للحكومة تؤديه في المجالات المختلفة الا وهو المجال التنظيمي ، والدولة اصبحت اليوم مدعوة بأن تواجه الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص ، والتخطيط في اقتصاد السوق مهما في الامد القصير حيث يهدف الى الحد من اضرار الية السوق ، وفي الامد الطويل يجب على الدولة ان تقود التنمية والسوق .

وأن للمجتمع المدني دوراً مهماً الى جانب دور الدولة في مواجهة كلف التحول وارساء اسس التحول الى اقتصاد السوق ، وخاصة من خلال توليد بيئة مؤسسية للمشروعات الصغيرة وتوليد عناصر ذات كفاءة عالية وهذا من شأنه يساهم في معالجة الزيادة في معدلات البطالة وما ينجم عنها من اثار اجتماعية خطيرة .

٢. تساهم حاضنات الاعمال في تسهيل ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في الاقتصاد ، ومن خلال التجربة الصينية اتضح ان للحاضنات التكنولوجية دوراً مهماً في مجال دعم وتطوير المشاريع الصغيرة ، وجاء في مقدمة المشاريع تلك المؤسسات المتخصصة في مجال المعلومات الالكترونية وبذلك فقد ساهمت حاضنات الاعمال في دعم اقتصاد المعرفة وتخريج عمال معرفة ومواكبة التطور في تكنولوجيا المعلومات.

٣. تعد حاضنات الاعمال في مصر بمثابة اليات وتجارب محلية لجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل ، من خلال تفعيل الخدمات والامكانيات التي توفرها الحاضنة ووضعها في خدمة المبتكرين واصحاب المشروعات لاسراع عملية التنمية للمشروع ، ومعظم المنتجات التي تم انتاجها من خلال المشاريع الصغيرة المنتمية للحاضنة هي لأول مرة ينتج في مصر مثل ( جهاز مغير السرعة للموتورات وجهاز رسم القلب ... الخ ) حيث تم تأسيس ( ٥٩٦ ) شركة جديدة عام ( ٢٠٠٣ ) برأس مال ( ١.٥ ) مليون جنيه ، هذا انعكس ايجابيا على حجم الصادرات ، وخاصة الصادرات الصناعية حيث زادت من ( ١.٨ % ) عام ( ٢٠٠٠ ) الى ( ٢.٤ % ) عام ( ٢٠٠٣ ) وهذا مؤشر لحالة الانتاج في القطاع الصناعي .
٤. تعد المشاريع الصغيرة اهم محركات التنمية الاقتصادية في مصر ، كونها تضم نحو ( ١.٧ % ) مليون منشأة صغيرة وتمثل ( ٩٩ % ) من اجمالي المنشآت الخاصة وتوفر ( ٧٥ % ) من فرص العمل ، لذلك ادت الحكومة المصرية اهتماماً كبير في تشجيع انشاء المشاريع الصغيرة من خلال الجمعيات الاهلية والاتحادات التوعوية ومنح التسهيلات ومزايا خاصة لاصحاب المشروعات .
٥. اثبت فشل القطاع الخاص في العراق في تحقيق الاهداف الاقتصادية التي تسعى اليها الخطط التنموية منذ السبعينات والثمانينات والتسعينات ولحد الان ، حيث واجهة القطاع الخاص العديد من التحديات بالاضافة الى سيادة القطاع العام هناك تحديات اخرى متمثلة بمعوقات عامة ومعوقات تمويلية عرقلة اداءه 'لدورة' التنموي فضلاً عن الظروف الصعبة التي مر بها العراق من الحروب وحصار اقتصادي والاضاع الاقتصادية والسياسية والامنية غير المستقرة التي مر بها العراق ما بعد عام ( ٢٠٠٣ ) ، هذا انعكس سلبياً على دور المشاريع الصغيرة وانخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي والقيمة المضافة وضعف دورها في امتصاص البطالة ، بالاضافة الى فشل الحكومة الحالية في دعم القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة من خلال برنامج القروض الصغيرة لان الهدف من هذا البرنامج هو هدف اجتماعي اكثر مما هو هدف اقتصادي يرفع من الاقتصاد القومي ، هذه الخلفية للقطاع الخاص والمشاريع الصغيرة ، تمهد الى ضرورة بناء حاضنات الاعمال لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة التي لها دور كبير في معالجة كلف التحول وبالتالي ارساء اسس اقتصاد السوق .
٦. تختلف المشاريع الصغيرة لما يجب ان تكون عليه ملكية حاضنات الاعمال ، فالثقة بالملكية الحكومية على انها الملاذ الذي تلجأ اليه لحل مشاكلها ، وشكوك الاخر بالملكية الحكومية جراء الروتين الاداري والتحفظ في كشف الخصائص الذاتية لهذه الصناعات امام الجهات الاخرى ، قد انعكس في تنوع رغبة الصناعات الصغيرة بنمط الملكية .
٧. عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هناك مبادرة اتجاه بناء حاضنات الاعمال وخاصة ان العراق يمتلك كل مقومات نجاح بناء الحاضنة ، من موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها .